يجب أن يعمل فيهما عامل ، ولما لم يجدوه فى مثل هذه الأساليب توهموه وقدروه ، فعقدوا الكلام ، وأرهقوا أنفسهم ، وأرهقوا المتعلمين من بعدهم ، وكان فى فهم التعبير أو الأسلوب غناء عن كل تقدير .

(ء) ولأجل أن يطردوا أبوابهم على وتيرة واحدة قالوا مثلا : إن فعلى الشرط إذا كانا ماضيين ، أو كان أحدهما ماضياً — فمحله الجزم ؛ والمنادى الذى لا يكون منصوبا محله النصب .

(هـ) ومن أعجب العجب أن النحاة يقدرون فى بعض الأساليب العامل « أنْ » التى ينصب بعدها المضارع ، فيقولون : إن الفعل نصب بأن مضمرة ؛ ويجعلون هذا الإضمار جائزاً بعد لام التعليل ، وواجباً بعد لام الجحود وأخواتها . ولأن المضمرة هذه قصة لا بأس من إيرادها[1] . يحكى أن نحوياً إسمه دماذ أبو غسان اللغوى[2] من أصحاب أبى عبيدة — كان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء . ومن قول الخليل وأصحابه أن مابعدهما ينتصب بإضمار « أنْ » ، فساء فهمه عنه ، فكتب دماذ إلى المازنى[3] الشعر الآتى[4] :

---

(١) إنباه الرواه حـ ٢ ص ٥ .

(٢) دماذ لقب غلب عليه ، واسمه رفيع بن سلمة ، وكان من أوثق الناس عن أبى عبيدة فى الأخبار ، ويقال أن المازنى على عظيم قدره ، انتقل إليه ، وسمع منه .

(٣) المازنى : هو بكر بن محمد الشيبانى ، أستاذ المبرد ، وهو نحوى بصرى توفى سنة ٢٤٨ هـ بالبصرة .

(٤) ورد هذا الشعر فى : عيون الأخبار حـ ٢ ، وأمالى القالى حـ ٣ ، والعقد الفريد حـ ٢ والمحاسن والمساوى حـ ٢ وإنباه الرواه حـ ٢ مع اختلاف قليل أو كثير فى ترتيب الأبيات وعددها .